فلما كان الليل لم أجد أمرى على ما أحب ، وجلست متفترا ممتلاً وثقل رأسى من ضربة النافذة وتسلط على ظن المرض والعجز عن الكتابة ، وانتقض الأمر كله فرأيتنى أشق على نفسى بلا طائل ، فكان من صواب التدبير عندى أن استجم بالنوم ثم أنهض فى السحر للكتابة . فأوصيت من يوقظنى وحررنا الساعة المنبهة على تمام الثانية بعد منتصف الليل

وأحسست أنى جائع وأن معدتى مشحوذة ونسيت كل ما أعرف من الطب ؛ وجاءونى بشواء وحلوى وما بينهما ، فخلطت فيه ولففت الآخر بالأول ، ثم قمت أريد النوم فاذا الطعام كان أشد على من نافذة القطار ، وكان الذى فى الفكر من المقالة أثقل من الذى فى المعدة من الطعام ، وساء الهضم فى الدماغ والبطن جميعاً

وجعلت أتناوم وأرخى أعضائى وأتوهم الكرى وأستدنيه بكل ما أعرف من وسيلة ثم لا أزداد على ذلك إلا أرقاً ، وتمرد الفكر وأحسست رأسى يكاد ينفجر وصرت أتململ ولا أتقار ، وتوهمت أن لو كان لى عقلان ما استطعت كتابة المقالة عن إبليس لعنه الله . وأذكرنى الخبيث نادرة مضحكة : أن رجلا كان يركب حماراً ضعيفاً وكان يبعثه فلا ينبعث ، فجعل يضربه فقيل له : ارفق به . فقال إذا لم يقدر يمشى فلم صار حماراً ....؟

* * *

وقذفت بنفسى من الفراش ونظرت فى الساعة فاذا هى موشكة أن تبلغ الثانية ولم أحس الرقاد بعد ، فأسرعت إلى المنبهة وحررتها على تمام الساعة الرابعة صباحا ؛ وأيقنت أن الشيطان يرهقنى طغياناً وكيداً فطفقت ألعنه وما أحسبه إلا قد رأى اللعن مدحاً فهو يستزيدنى . . .

ثم رجعت أحاول النوم فما كان هذا الليل إلا شيئاً واحداً أوله آخره إلى أن طلع الفجر

وجاء يوم الأحد وهو يوم عطلة الأوربيين فما أشد عجبى إذ تركنى فيه إبليس كأنهم لا يدعون له وقتاً فى هذا اليوم .....

والآن يزين لى الخبيث أن أختم هذه المقالة بـ ... بـ ....

ولكن لا . لا ؟

(طنطا) مصطفى صادق الرافعى

أوربا على المنحدر

١ ـ من فرساى إلى لوكارنو

مسألة الرين وسلام أوربا

بقلم باحث دبلوماسى كبير

وقع فى السابع من مارس الجارى حدث عظيم فى السياسة الدولية لا زالت أصداؤه تدوى فى أرجاء أوربا ، ولا زالت آثاره ونتائجه موضع البحث الخطير فى دوائر السياسة العليا ذلك هو إقدام الحكومة الألمانية على إلغاء ميثاق لوكارنو الخاص بتأمين السلام على ضفاف الرين ، واقدامها فى نفس الوقت على إلغاء آخر التعهدات والقيود العسكرية التى فرضتها عليها معاهدة الصلح ، ووضع فرنسا وأوربا أمام الأمر الواقع باحتلال منطقة الرين الشرقية التى قضت معاهدة الصلح بتجريدها من السلاح ومن كل وسائل الدفاع العسكرية

ولم يكن عمل ألمانيا مفاجأة مطلقة ، فقد كان معروفاً منذ أسابيع أنها تفكر فى انتهاج مثل هذه الخطة ، وأنها تترقب الفرصة لتنفيذها ؛ ومنذ أسابيع تتحدث الصحافة الألمانية عن منطقة الرين ووجوب تسليحها استكمالاً لحقوق السيادة الألمانية وصوناً لشرف ألمانيا وكرامتها ، ومنذ أسابيع تتحدث الصحافة الفرنسية عن نيات ألمانيا ، وما يجب على فرنسا أن تتخذه إذا أقدمت ألمانيا على تنفيذها

وقد نفذت ألمانيا خطتها ، واحتلت منطقة الرين الحرام فصائل من الريخسفر (الجيش الألمانى) فى نفس الوقت الذى ألقى فيه الهر هتلر من منبر الريخستاج الذى عقد خصيصاً لهذا الغرض خطابه القوى الجامع عن موقف ألمانيا تجاه السياسة الأوربية ، وتجاه فرنسا ، وأعلن فيه إنكار ألمانيا لنصوص ميثاق لوكارنو ، واعادة حقوق السيادة الألمانية كاملة على منطقة الرين

ويجب لكى نفهم حقيقة هذا الحدث السياسى والعسكرى

بطير ، وحقيقة البواعث التي حملت ألمانيا على انتهاجه ، ومدى
ثيره في السياسة الأوربية ، أن نستعرض أولا نصوص معاهدة
صلح (معاهدة ڤرساي) الخاصة بمنطقة الرين ، ثم نصوص
يثاق لوكارنو الخاص بتأمين السلام على ضفاف الرين ، وأن
تتبع تطورات السياسة الأوربية الأخيرة التي مهدت إلى هذا
طور الخطير الحاسم

أهمية ڤرساي ومنطقة الرين

كان ضمن الشروط والأغلال الفادحة التي فرضتها معاهدة
لصلح على ألمانيا أن تجرد مناطق الرين الألمانية من سلاحها سواء
ا كان منها غرب هذا النهر ملاصقاً للحدود الفرنسية والبلجيكية
و ما كان منها شرق هذا النهر على بعد خمسين كيلومترا داخل
لمانيا ذاتها . وقد أدمج تجريد منطقة الرين الألمانية من السلاح
ي المواد ٤٢ و٤٣ و ٤٤ من معاهدة ڤرساي ، وهذا نصها :

يحظر على ألمانيا أن تستبقي أو تنشيء تحصينات سواء في
الضفة اليسرى من الرين ، أو في الضفة اليمنى غرباً على مدى خط
طوله خمسون ميلا شرق النهر (٤٢)

يحظر أيضا أن يستبقي أو يحشد في المنطقة السابقة قوات
مسلحة سواء بصورة دائمة أو بصورة مؤقتة ، وكذلك يحظر
إجراء أية تمرينات عسكرية مهما كان نوعها ، أو الاحتفاظ بأية
إجراءات مادية لتسهيل التعبئة (٤٣)

إذا خالفت ألمانيا بأي صورة ما نصوص المادتين ٤٢ و٤٣ ،
فانها تعتبر أنها قد ارتكبت عملا عدائيا ضد الدول الموقعة على
هذه المعاهدة ، وأنها تحاول تعكير السلام العالمي (٤٤)

فهذه المواد الثلاث تجعل من ولايات الرين الألمانية منطقة
محرمة من الوجهة العسكرية على ألمانيا ؛ والغرض من وضعها
تحت هذا النظام واضح ، وهو أن تبقى أبواب ألمانيا الغربية
مفتوحة أمام الجيوش الفرنسية والبلجيكية المرابطة على الحدود
بحيث تستطيع في حالة وقوع حرب أو أعمال عدائية أن تقتحم
الأراضي الألمانية في الحال قبل أن تستطيع الجيوش الألمانية تخطي
المنطقة الحرام ومواجهة الغزاة

وكان هذا الشرط الفادح الى جانب تجريد ألمانيا من السلاح
وانزال جيشها إلى مائة ألف ، وتقييدها بأشد القيود فيما يتعلق
بالمنشآت البحرية والجوية وصنع الذخائر ، أشد ما يحز في نفس
ألمانيا ويصدم عزتها كدولة عظمى لها ماض عسكري مجيد بين
دول القارة العظمى ، ولكن ألمانيا استطاعت بعد كفاح طويل
شاق أن تحطم نصوص معاهدة ڤرساي وأن تتحرر منها تباعا ؛
وكان آخر ظفر لها في هذا الميدان في شهر مارس من العام الماضي
حينما أعلنت على لسان زعيمها هير هتلر بطلان النصوص
العسكرية في معاهدة ڤرساي وتقرير حريتها المطلقة في اتخاذ أي
إجراءات تراها للدفاع عن نفسها ، وتقرير الخدمة العسكرية
الاجبارية ؛ وذلك ردا على ما قررته فرنسا يومئذ من إطالة
الخدمة العسكرية ؛ ولم يكن باقياً من القيود العسكرية التي فرضت
على ألمانيا سوى تجريد منطقة الرين وتحريمها كما تقدم ، وكان هذا
النظام التي رتبته معاهدة الصلح قد تأيد بعهد جديد عقد بين
ألمانيا وأعدائها السابقين لتأمين السلام على ضفاف الرين ، ونعني
به ميثاق لوكارنو ؛ ولكن ألمانيا رأت أخيرا في عقد الميثاق
الفرنسي الروسي الجديد ما يحملها على اعتبار ميثاق لوكارنو باطلا
منقوضاً ؛ ومن ثم فقد أعلنت على لسان زعيمها في السابع من
الشهر الجاري بطلان ميثاق لوكارنو ، وبطلان نصوص معاهدة
الصلح الخاصة بتحريم منطقة الرين ، التي تحتلها الآن قوات
عظيمة من الريخسفر (الجيش الألماني) وبذلك أتمت ألمانيا
تحطيم آخر الأغلال العسكرية التي فرضت عليها في ڤرساي

ميثاق لوكارنو

وهكذا نرى أهمية الصلة المباشرة بين تجريد منطقة الرين
وبين ميثاق لوكارنو ؛ فميثاق لوكارنو يؤيد النظام الذي قررته
معاهدة الصلح لمنطقة الرين . وقد عقد ميثاق لوكارنو في سنة
١٩٢٥ ؛ وكانت ألمانيا في الواقع أول من سعى إلى عقده . ذلك
أن السياسة الألمانية كانت تقوم في ذلك الحين على فكرة التوفيق
والتفاهم والتعاون ؛ وكان عميدها يومئذ الدكتور شترزمان
يرى أن ألمانيا تكسب بالتفاهم مع فرنسا أكثر مما تكسب
بالخصومة والمقاومة ، وعرضت ألمانيا يومئذ أن تعقد مواثيق
بتأمين السلامة المتبادلة وعدم الاعتداء والتحكيم ؛ وعقد مؤتمر
لوكارنو على أثر ذلك وشهده ممثلو الدول ذات الشأن وفي مقدمتها
ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى ، وأسفر المؤتمر عن عقد ميثاق
بالضمان المتبادل بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى
وإيطاليا ، وعن اتفاقات بالتحكيم بين ألمانيا وبلجيكا وألمانيا

وفرنسا ، وألمانيا وبولونيا ، وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا . وكانت فكرة ألمانيا ترمى إلى قصر الميثاق على منطقة الرين ، أعنى حدود ألمانيا الغربية ، ولكن فرنسا أصرت على أن يشمل الضمان الحدود الشرقية ، وأن يسمح لفرنسا بمعاونة بولونيا فى حالة خرق معاهدة التحكيم الألمانية البولونية ؛ وأصرت انكلترا من جانبها على أن يقصر تعهدها بالضمان على منطقة الرين . وكان أهم نتائج مؤتمر لوكارنو بالطبع هو ميثاق السلامة الشهير الذى سمى بهذا الاسم ، والذى عقد فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٥

وقد أدمج هذا الميثاق الشهير فى الملحق (١) من معاهدات لوكارنو ، متضمناً لخمس مواد ؛ ونص فى ديباجته على أن الدول الموقعة عليه وهى ألمانيا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا تقوم بعقد هذا الميثاق سعياً إلى تحقيق رغبة الشعوب التى عانت ويلات الحرب الكبرى فى السلامة والحماية

وتنص المادة الأولى من الميثاق على أن هذه الدول المتعاقدة تضمن ضماناً مشتركا جاماً بقاء الحدود والأوضاع الأرضية القائمة بين ألمانيا وبلجيكا ، وبين ألمانيا وفرنسا ، وعدم انتهاك هذه الحدود والأوضاع التى قررتها معاهدة الصلح المعقودة فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩ ، وكذلك تضمن مراعاة نص المادتين ٤٢ و٤٣ من المعاهدة المذكورة وهما الخاصتان بالمنطقة المجردة

وتنص المادة الثانية على أن ألمانيا وبلجيكا ، وكذلك ألمانيا وفرنسا تتعهد كل منهما إزاء الأخرى ألا تعتدى عليها بأى حال أو تغزوها أو تلجأ إلى محاربتها مع استثناء الأحوال الآتية : (١) استعمال حق الدفاع الشرعى أعنى مقاومة انتهاك العهود المشار اليها أو انتهاك نص المادتين ٤٢ و٤٣ من معاهدة الصلح إذا اتخذ هذا الانتهاك صفة عمل أو اعتداء لا مبرر له ، واقتضى حشد القوات المسلحة فى المنطقة المجرد اتخاذ الاجراءات السريعة (٢) اتخاذ الاجراءات التى تنص عليها المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم (وهى الخاصة بتوقيع العقوبات الاجماعية على الدولة المعتدية) (٣) العمل تنفيذاً لقرار تتخذه الجمعية العمومية للعصبة أو مجلسها طبقاً لنص المادة ١٥ فقرة ٧ من ميثاق العصبة (وهى الخاصة باجراءات التوفيق والتسوية عند وقوع الخلاف)

وتنص المادة الثالثة على أنه بناء على التعهد المدون فى المادة الثانية تتعهد ألمانيا وبلجيكا ، وألمانيا وفرنسا ، بأن تعمل كل منهما على تسوية أى خلاف يقع بينهما مهما كان نوعه بالوسائل السلمية وطبقاً للاجراءات المبينة بعد ، إذا لم يمكن تسويته بالوسائل الدبلوماسية المعتادة وأن كل خلاف يقع بين الفريقين خاصاً بحقوقهما المتبادلة يعرض للتحكيم القضائى ويتعهد الفريقان بالخضوع لقراراته ؛ وتعرض المسائل الأخرى على لجنة للمصالحة فاذا لم يقبل الطرفان حكمها أحيلت المسألة على مجلس عصبة الأ ويتبع المجلس فى شأنها نص المادة ١٥ من ميثاق العصبة

وتنص المادة الرابعة على أنه إذا ادعى أحد المتعاقدين بأنه وق انتهاك لنص المادة الثانية من هذه المعاهدة أو نص المادتين ٢ و ٤٣ من معاهدة فرساى ، فانه يعرض الأمر على مجلس العصبة وأنه إذا اقتنع المجلس بوقوع هذا الانتهاك فانه يدعو الدو الموقعة على هذه المعاهدة حالاً ، وهى تتفق فيما بينها بالاجماع عو معاونة الدولة التى وقعت ضدها المخالفة ؛ وأنه إذا وقع انتها للمادة الثانية من هذه المعاهدة أو المادتين ٤٢ و ٤٣ من معاهد الصلح ، فان باقى الدول الموقعة تتعهد بمعاونة الدولة التى وق ضدها الانتهاك حالما يثبت أن الاعتداء وقع دون مبرر ، سوا كان ذلك بعبور الحدود ، أو وقوع الأعمال العدائية أو حش القوات المسلحة فى المنطقة المجردة ؛ هذا ويصدر مجلس العصب قراراته فى الموضوع الذى يرفع اليه طبقاً للفقرة الأولى ، وتتعه الدول الموقعة أن تتبع توصياته بشرط أن يوافق عليها بالاجما من جميع الأعضاء ماعدا ممثلى الفريق الذى ارتكب الاعتدا

وتنص المادة الخامسة والأخيرة على أن الدول الموقعة تضمن تنفيذ نصوص المادة الثالثة من هذه المعاهدة . . . الخ

* * *

هذه خلاصة وافية لميثاق لوكارنو ؛ ونلاحظ أن الميثاق يرمى قبل كل شىء إلى تأمين السلام بين فرنسا وألمانيا عن طريق تأمين سلامة الحدود الألمانية الفرنسية ، وأنه يؤيد معاهدة الصلح بقوة فيما أوردته خاصاً بتجريد منطقة الرين من وسائل الدفاع ؛ وأنه ينوه بصفة خاصة بالأهمية التى تعلقها فرنسا على استبقاء هذه المنطقة بحالتها التى قررتها معاهدة الصلح ؛ ونلاحظ من جهة أخرى أهمية الميثاق فيما يتعلق بتسليم ألمانيا نهائياً بالأوضاع والحدود التى قررتها معاهدة الصلح على ضفاف الرين ، وفيما ينطوى عليه ذلك من نبذها نهائياً فكرة المطالبة بتعديل حدودها